منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

الاستقرار السياسي في العراق... أبرز تحديات العشر سنوات المقبلة

لينا عماد الموسوي

ورقة تحليلية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الاستقرار السياسي في العراق... أبرز تحديات العشر سنوات المقبلة

ورقة تحليلية

(2025)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية AFA

كتابة: لينا عماد الموسوي

باحثة في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

مراجعة: جورج فهمي

مراجعة لغوية: أحمد الشبيني

تصميم: منتدى البدائل العربي للدراسات

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن أ ري كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن أري منتدى البدائل العربي للدارسات أو أي من المؤسسات الشريكة

محتوي الورقة:

مقدمة:	3
أولًا: عدم الاستقرار السياسي... مشهد متكرر	**4**
ثانيًا: حكومة محمد شياع السوداني والتركة الثقيلة	**7**
ثالثًا: الطاقة... مفتاح استقرار طويل الأمد	**8**
رابعًا: العلاقة مع إقليم كردستان... أزمة مستمرة ومواجهة مؤجلة	**9**
خامسًا: الفساد... استنزاف الجهود الحكومية وشرعنة الوجود	**10**
الخاتمة	**14**

مقدمة:

منذ عام 2003، واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة تحديات كبرى تخص الوضع: الأمني، الاقتصادي، الدبلوماسي، والاجتماعي، إذ على مدى العقدين الماضيين، تأثر العراق بعدة موجات من الأزمات والصراعات الداخلية، والخارجية. فقد أطاح غزو العراق عام 2003 من قبل تحالف متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنظام صدام حسين البعثي. كما أدى ذلك إلى بدء سنوات من الفوضى والحرب الأهلية، حيث تنافست مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة على السلطة والأراضي واستهدفت قوات التحالف والجيش العراقي الجديد ضمن أهدافها التكتيكية. وقد كسرت فترة من الهدوء النسبي في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين صعود تنظيم داعش الإرهابي المتطرف، الذي احتل أجزاء كبيرة من البلاد منذ عام 2014 حتى هزيمته –تقريبًا– من قبل القوات العراقية بدعم من تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة في عام 2017. في المرحلة الحالية، يحتاج العراق إلى إصلاح وإعادة هيكلة مؤسساته السياسية إذا كان راغبًا في تحقيق الاستقرار وتحقيق الحكم الديمقراطي المستدام، والنمو الاقتصادي، ولدينا خمس مقاربات مجتمعة يمكن أن تؤدي إلى وضع العراق على مسار أكثر استقرارًا.

- بين الوضع الحالي، والانتخابات التشريعية العراقية عام 2021، يتعين على رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وحكومته، مواصلة وتحسين التقدم فيما يخص نهج تقاسم السلطة الذي تم تأسيسه (على أساس طائفي) وجعل الاختصاص والملف الشخصي الذي يخلو من تهم الفساد هو المعيار الرئيس لتبوء المناصب العامة التنفيذية على وجه الخصوص. كما يجب قطع الطريق على كل محاولة (للانفراد بالسلطة) والتركيز في مبدأ التعددية كمعيار أساس لسير النظام السياسي.
- يجب أن يلتزم البرلمان العراقي الحالي –والقادم– بتطوير شكل النظام الانتخابي –المساءلة– والمراقبة، وعدم استمرارية جعل النائب موظفًا في حزبه يتلقى أوامر تمرير القوانين من عدمها، كما يجب تطوير قانون الانتخابات العراقي بشكل يمكن من خلاله تجاوز الأخطاء السابقة وعدم جعل ميكانيكية (تبديد الأصوات) بحسب القانون الانتخابي الأخير[1] هي الرائجة في إيصال النائب عن دائرته. كما يجب مراقبة مصادر أموال المرشحين في الانتخابات، إذ يمتلك العراق مؤشرات خطيرة تدل على توظيف كبير للمال السياسي في الحملات الانتخابية الأخيرة (مجلس النواب ومجالس المحافظات).

[1] لقراءة المزيد حول قانون الانتخابات العراقي: https://zt.ms/ayFm

- التوازن في علاقة العراق مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية –خصوصًا خلال فترة حكم ترامب الثانية– ومع الجمهورية الإسلامية، مع التركيز في وضع (مصلحة العراق) تُجاه أي قرار يخص الطرفين، ويُعتقد أن 22 عامًا كانت كفيلة بتعلم النظام العراقي كيف ينأى بنفسه عن صراعات استنزافية، وكانت الأحداث الأخيرة والتصعيد الكبير الذي يخص الحرب الإسرائيلية على غزة خير دليل على أن العراق أخيرًا قد تعلم الدرس.
- في الوقت نفسه، يتعين على الحكومة في كردستان الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بعلاقتها مع بغداد، وتحويل موارد النفط المُصدر من الإقليم إلى الحكومة المركزية في بغداد، إضافة إلى منح أولوية للمستوى الاقتصادي الذي يعيشه المواطنون داخل الإقليم (الموظفون الحكوميون على وجه الخصوص).
- إن التسوية السياسية مع الأحزاب ذوي الأجنحة المسلحة سوف تتطلب توازنًا أكثر صعوبة من أي وقتٍ مضى، وهو ما يجعل من الضرورة –إيجاد إصلاحات– تستوعب الجهات السياسية المسلحة الفاعلة.

أولًا: عدم الاستقرار السياسي... مشهد متكرر

حين نتحدث عن خطر سياسي يحيط بالنظام الديمقراطي في العراق، فإننا نتحدث عن إمكانية خسارة تجربة يمكن اعتبارها الوحيدة في المنطقة المحيطة بالعراق، فالقائمون على هذا التهديد هم الشخصيات والأحزاب والجهات التي كلما اقترب موعد إقصائها من النظام، أو معاقبتها لتورطها في قضايا حساسة، تهديدًا للنظام السياسي وتهديدًا لإيقاف سير العملية الديمقراطية –إن لم تتم عبر التوافقية التي أصبحت عرفًا لتشكيل الحكومة العراقية– وإن من أهم التحديات التي تمنع استمرار الإصلاحات التي قد تم البدء بها بالفعل هو وجود تهديدات مستمرة تحيط بالحكومة العراقية بعد كل انتخابات برلمانية، من قبل الفائزين الآخرين الذين لم يوافقوا على تشكيل الحكومة، أو من قبل الخاسرين في الانتخابات... إن خطر الانقلابات التي تهدد النظام السياسي ليست جديدة، حتى بعد عام 2003 لم تعتبر جديدة... إذ يعاني –أي نظام حكم في العراق سابقًا ومنذ تأسيس الجمهورية العراقية– من محاولات مستمرة لتغييره مهما كان مستقرًا أو يمتلك سطوة الحكم بيده، شهد العراق تحولًا سياسيًا جذريًا منذ عام 2003، حيث تغير شكل النظام القائم على سيطرة شخص واحد بحزب واحد بمذهب واحد على الحكم في العراق إلى ما يقارب الـ30 عامًا، لكن سابقًا –أي قبل 2003– لم يكن العراق بذلك الاستقرار الذي قد يتبادر إلى الذهن، فقد شهد العراق عدة انقلابات منذ تأسيسه كجمهورية في عشرينيات القرن الماضي. يمكن تلخيص أبرز الانقلابات التي حدثت في العراق على النحو التالي:

1. الانقلابات السياسية قبل 2003[2]:

أ. **انقلاب 14 تموز 1958:** هذا الانقلاب هو واحد من أبرز الأحداث في تاريخ العراق، حيث أطاح الجيش الملكي بقيادة عبد الكريم قاسم بالنظام الملكي في العراق وأدى إلى إعدام الملك فيصل الثاني وعدد من أفراد العائلة المالكة. وتم إعلان قيام الجمهورية العراقية.

ب. **انقلاب 8 شباط 1963:** حدث هذا الانقلاب عندما قام حزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين بالاستيلاء على السلطة من خلال الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم.

ت. **الانقلاب 17 تموز 1968:** في هذا التاريخ، نجح حزب البعث في الاستيلاء على السلطة مجددًا، وأصبح أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية وصدام حسين نائبًا له.

ث. **الاحتلال الأمريكي للعراق 2003:** في هذا العام، غزا التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة العراق وأطاح بصدام حسين، ما أدى إلى تغيير النظام السياسي في العراق وسيطرة المعارضة العراقية –آنذاك– على الحكم حتى اليوم.

2. الانقلابات السياسية بعد عام 2003[3]:

أولها عام 2010 حين نجح حزب الدعوة في أخذ تشكيل الحكومة من قبل إياد علاوي –الفائز بالأغلبية– وظهر الخلاف الأزلي منذ ذلك الوقت: من يشكل الحكومة. الفائز في الانتخابات أم الذي يمتلك أكثر أصوات انتخاب داخل البرلمان؟ بالطبع ذلك يحصل بعد عمل تحالفات وجميعها تلي الانتخابات ولا تتعلق بنتائج اختيار المواطن، بل تتعلق بنتائج اختيار من قام المواطن باختياره وهو (النائب).

الانقلاب السياسي الثاني وهو الذي بدأ بعدم تشكيل (نوري المالكي) الحكومة العراقية بعد فوزه في انتخابات 2014 وعمل اتفاق سياسي ترأس على أساسه حيدر العبادي مهمة تشكيل الحكومة العراقية[4].

الانقلاب السياسي ضد عادل عبد المهدي عام 2019 حين خرجت مظاهرات ضده –أو كما كان واضحًا– واستقالته ليتبوأ بعده مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء إلى حين تم إجراء انتخابات مبكرة[5].

---

[2] حسام البقيعي، العراق أزمة دولة أم أزمة نظام، أوراق الحرب، دراسة متخصصة تصدر عن مركز رع للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، 9\3\2023، متاح على الرابط: https://rcssegypt.com/13368 .

[3] فاضل الربيعي، أزمة الحكومة العراقية واحتمالات مرشح رابع للتسوية، مركز الجزيرة للدراسات، 14 أكتوبر 2010، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172210561708 41.html .

[4] نوري المالكي يتنازل ويعلن دعمه لحيدر العبادي، بي بي سي عربية,14 أغسطس 2014، متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/08/140813_maliki_resigns .

[5] مشرق عباس، عن الانقلاب الصدري وعجز التظاهرات، الحرة، 8 فبراير 2020، متاح على الرابط .https://zt.ms/uoFx

الانقلاب السياسي الذي شُن في البرلمان العراقي والتصويت على إقالة محمد الحلبوسي صاحب الكتلة الثانية الفائزة بعد مقتدى الصدر (تقدم) وعزله عن العملية السياسية بشكل مباشر[6].

الانقلاب السياسي الذي شنه السيد مقتدى الصدر حين استقال نوابه البالغ عددهم 73 نائبًا من البرلمان لعدم السماح لهم بتشكيل الحكومة من قبل باقي الأحزاب المنافسة لهم[7].

نحن إذن حين نتحدث عن الوضع غير المستقر في العراق، فإننا أمام تاريخ طويل من الصراعات السياسية، التي كانت لها نتائج اجتماعية واقتصادية كبرى لا تزال لها تبعات حتى يومنا هذا. ووضع محاذير من عدم استقرار العملية السياسية، أمر في غاية الأهمية، خصوصًا ونحن أمام تغييرات سياسية (إقليمية) محيطة بالعراق، تجعل من الواجب الحرص على النظام الديمقراطي القائم على التعددية وعدم السماح لجهة محددة بالسيطرة على مفاصل الحكم في العراق أمر مهم أكثر من أي وقت مضى. يشهد العراق الآن تحولات جذرية في سلسلة يبدو أن لا نهاية لها، فيما يخص مكافحة الفساد، وإعادة الإعمار، وتحسين تقديم الخدمات للمواطن العراقي، أدت الاضطرابات المستمرة بعد عام 2003 إلى تدمير المؤسسات وإغراقها بالفساد، ومنح التعيينات لمنتمي الأحزاب ليكوّنوا مكانتهم داخل مؤسسات الدولة، فأدى ذلك إلى تَفشي سلوك يَنم عن (قصر النظر) بالنسبةِ إلى الأحزاب السياسية التي كان لها الدور الأساس في نظام ما بعد 2003، وهو الحرص على مصالحها الشخصية دون وجود احتمالية أن يكون هنالك مستقبل للبلاد قد يخلو منهم.

كما أن انعدام الثقة بالسياسيين، قد ترك أثرًا عميقًا كانت نتائجه دومًا حاضرة بعد كل انتخابات برلمانية خصوصًا بعد عام 2010، إضافة إلى التباطؤ الاقتصادي المصاحب للأزمات السياسية، كما أن استمرار هيمنة قوات التحالف الدولي داخل العراق وسيطرتها على الجانب الأمني –التسليح وشراء المعدات والتدريب– أدت إلى تحمل القوات المسلحة الشعبية –الحشد الشعبي– العبء في مكافحة الإرهاب وذلك لكون وجود تنظيم داعش الإرهابي عام 2014 قد عَرَّى الجيش العراقي من إمكانية محاربة أي جهات متمردة بدون إسناد الحشد الشعبي له، فالجيش العراقي يعتمد بشكل كلي على تدريب وأسلحة أمريكية–روسية. وعلى مستوى أكثر عمقًا، لم تتم معالجة المنافسة طويلة الأمد بين الجهات –السياسية– الفاعلة وعلاقتها مع الدول الإقليمية (إيران، دول الخليج، تركيا) ووجود نخب سياسية حكومية تسيطر على العملية السياسية في العراق وعلى مخرجاتها، كما تقوم بتقاسم الموارد في مجتمع تعددي –مجزأ– وعلى هذا الشكل، فإن الصراعات الحالية حول التعيينات الحكومية والانتخابات وتقاسم إيرادات الدولة العراقية وما شابه ذلك تتجلى في مواجهة مشهد قديم جدًّا يتعلق بانعدام الثقة،

---

[6] بعد خلاف مع نائب.. القضاء العراقي يقيل رئيس البرلمان، العربية، 14 نوفمبر 2023، متاح على الرابط https://zt.ms/VJyA- .

[7] الصدر يعلن انسحابه من العملية السياسية العراقية احتجاجًا على الفساد، الجزيرة نت، 2022/6/15، متاح على الرابط https://zt.ms/X1VQ .

والمظالم والمطالب من جانب المواطنين (تم التعامل مع بعض هذه المشكلات بشكل فعال خلال تولي محمد شياع السوادني الحكم عام 2022).

إضافة إلى ذلك، يفتقر معظم السياسيين حاليًا القدرة على تحديد أهداف محددة –قبل الانتخابات– والالتزام بها بعد الانتخابات ما جعل النظام البرلماني القائم على اختيار الشعب تنعدم الثقة به. ما ساهم في تفاقم الانقسامات وطرح شبح (تغيير نظام الحكم في العراق) لعدم فائدة النظام البرلماني على حد تعبير المواطن.

إن تجربة العشرين عامًا من التدخل الدولي –الذي تضمن بصمات خفيفة وثقيلة– مع آمال كثيرة، و6 رؤساء وزراء، و5 رؤساء جمهورية، ومجموعة واسعة من النواب والوزراء والمسؤولين الأمنيين – أثبتت هذه التجربة أن هنالك حاجة إلى وضع نَهج جديد لتغيير الديناميكية السياسية التي أدت إلى عقود من الصراع الأمني ثم السياسي، وحاليًا الاقتصادي، وفي نهاية الأمر يحتاج العراق إلى تطوير وإعادة هيكلة مؤسساته السياسية.

ثانيًا: حكومة محمد شياع السوداني والتركة الثقيلة:[8]

انطلقت في أكتوبر 2019 وسط بغداد وعدد من المحافظات العراقية مظاهرات واسعة سُميت بـ مظاهرات تشرين، التي خرجت ضد انتشار الفساد وسيطرة شخصيات معينة على رئاسة الأحزاب ووصول مقربين منهم إلى الحكم، أدت هذه المظاهرات إلى تعجيل ظهور بعض الأزمات، والتي يبدو أنها اقتصادية الأسس، كما نتج منها عملية انتخابية مبكرة واستقالة حكومة سابقة برئاسة عادل عبد المهدي –لأول مرة في تاريخ العراق بعد تنحي أحمد حسن البكر عام 1979– كما نتج من نفس الأحداث (مظاهرات تشرين) استمرار السخط السياسي إزاء العواقب المترتبة على نظام "الفائز يأخذ كل شيء" في مجتمع تعددي منقسم إلى حدٍّ ما، يتمتع بدستور واحدة من أكثر دول الإقليم (لا مركزية) في العالم. وفي ظل عدم الثقة بين السياسيين التي تخيم على المشهد العراقي بعد كل انتخابات، لا يقبل الخاسرون الهزيمة في الانتخابات ويفضلون افتعال فوضى سياسية وتعطيل تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات ما لم تكن حكومة توافقية بين الفائزين والخاسرين الذين يعتقدون أن لديهم استحقاقًا أعلى مما حصلوا عليه، ناهيك عن التشكيك في مدى شفافية الانتخابات العراقية التي تتعرض للمراقبة الدولية والمحلية من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. بعد عشرين عامًا من الصراع السياسي أصبح من الصعب العثور على الثقة هذه ومن الصعب أن نرى كيف يمكن أن تتغير الأوضاع هذه بدون إصلاحات واضحة. لقد تميزت فترة حكم

[8] حيدر نعمة بخيت، عامٌ انقضى: حكومة السيد السوداني في الميزان الاقتصادي: برامج طموحة وتحديات عميقة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023/11/21، متاح على الرابط https://www.bayancenter.org/2023/11/10543/ .

محمد شياع السوداني بين عامي 2022–2025 بجهود متواصلة لموازنة توزيع السلطة من خلال صفقات غير رسمية مع النخب وقادة الأحزاب السياسية المؤثرة، في حين حاول السوداني منع أي فصيل من اكتساب قوة مُفرطة. ونتيجة لذلك بات محمد شياع يهيئ نفسه –كونه يستحق فترة حكم ثانية– وتم استخدام نفس الإستراتيجية في علاقات العراق مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة على رأسه، فقد انتهج السوداني أسلوب "التوازن" بين الجهات الإقليمية الفاعلة مثل إيران ودول الخليج وتركيا، لقد دعمت إستراتيجية السوداني هذه بعض المكاسب الصغيرة منها ما يخص حماية العراق من الأضرار التي تسبب فيها انهيار حلقة النار الإيرانية في المنطقة. الواقع أن حالة عدم اليقين بشأن سياسة الولايات المتحدة المرتقبة تجاه العراق بعد عودة دونالد ترامب إلى الحكم تجعل المجازفة بشأن بقاء القوات الأمريكية من عدمه واستمرار التصعيد بين الفصائل المسلحة العراقية ضد الولايات المتحدة أمرًا في غاية الخطورة، خصوصًا إذا أخذ بعين الاعتبار أن محور المقاومة العراقي يتبع نَهج "POLITICAL SURVIVL" أي ضمان البقاء من خلال المهادنة وتخفيف حدة المواجهة أو –إنهاءها تمامًا– حيث أن المكاسب المادية والسياسية قد حولت بعض قيادات المحور إلى رجال اقتصاد يحاولون الحفاظ على مكاسبهم المادية مقابل التخفيف أو –انعدام– المواجهة مع الولايات المتحدة.

ثالثًا: الطاقة... مفتاح استقرار طويل الأمد

يعاني العراق من مشكلة أساسية تهدد أي حكومة جديدة، وتعتبر تحديًا جليًّا مرتبطًا بشكل العلاقة بين العراق–الغرب من جهة، والعراق–ايران من جهة، فتمتلك إيران ورقة ضغط كبيرة تمارسها على العراق خصوصًا في فصل الصيف –الذي يمتد لـ8 أشهر كل عام وفيه تتجاوز درجة الحرارة الـ50 درجة– أي إن كل حكومة يواجهها 32 شهرًا من الضغط المستمر الذي يمكن لإيران فيه وبسهولة الإطاحة بالحكومة الموجودة من خلال وقف إمدادات الغاز المُستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية إضافة إلى استيراد أكثر من 1200 ميكا واط[9]. ورقة الكهرباء تعتبر منبعًا رئيسًا للأزمات الداخلية بين المواطنين والحكومات لأنها تساهم بشكل مباشر في خروج الناس في تظاهرات أو زيادة السخط الشعبي الذي قد يمنع أغلبهم من تأييد نظام الحكم أو عدم الذهاب إلى الانتخابات –المرتقبة– إضافة إلى زيادة تأييد الجهات المعارضة لنظام الحكم الحالي والذي قد يعتبر إلى حد كبير غير موثوق به أو بدون توجه سياسي واضح. العراق من أكبر الدول في الشرق الأوسط من حيث احتياطيات

[9] نعوم ريدان، مشكلة الكهرباء في العراق (الجزء الأول): التحديات المالية والتقنية المستمرة، معهد واشنطن للشرق الأدنى، 17 تموز 2023، متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mshklt-alkhrba-fy-alraq-aljz-alawl-althdyat-almalyt-waltqnyt-almstmrt .

الغاز الطبيعي، حيث يقدر احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العراق بحوالي 112 تريليون قدم مكعب وفقًا للبيانات الحديثة من وكالة الطاقة الدولية. جزء كبير من هذا الغاز يُحرق في الحقول النفطية نتيجة ضعف البنية التحتية وعدم القدرة على معالجته وتوظيفه بشكل كامل، وفقًا للتقديرات الحالية، العراق يمكنه توظيف جزء كبير من احتياطاته من الغاز الطبيعي، وخاصة الغاز المصاحب للنفط، في توليد الكهرباء. إذا تم توظيف نحو 30% إلى 40% من احتياطات الغاز الطبيعي بشكل فعال، فيمكن للعراق أن يزيد بشكل كبير من قدرته على توليد الكهرباء محليًا، إذن نحن في حاجة إلى:

- بناء وتوسيع محطات معالجة الغاز.
- إنشاء شبكة نقل وتوزيع الغاز.
- تعزيز التعاون مع الشركات العالمية المختصة بمشاريع الغاز الطبيعي.
- إدخال إصلاحات قانونية وإدارية تُسهل المشاريع المرتبطة بالغاز المصاحب.
- إدخال اختصاصات جامعية مرتبطة بمشاريع الغاز لضمان امتلاك خبرات ترفد بها المشاريع الجديدة، إضافة إلى تدريب الموارد البشرية ضمن الاختصاصات المقاربة.
- التمويل المحلي والدولي –المشروع– بالنسبة إلى مشاريع إستراتيجية كهذه من شأنه أن يجعل القروض الدولية في هذه الحالة مقبولة لكون المشروع يساهم في تطوير البنى التحتية العراقية للأمد الطويل ويحرر العراق من الاعتماد الخارجي على الإنفاق في مصدر يمتلكه بالفعل.

رابعًا: العلاقة مع إقليم كردستان... أزمة مستمرة ومواجهة مؤجلة

المشكلات العالقة بين حكومة بغداد وإقليم كردستان مؤجلة دائمًا، يتم فيها التصعيد أحيانًا والتهدئة أحيانًا أخرى، بدأت الخلافات منذ عام 2007، حيث قرر إقليم كردستان وقتها توقيع عقود مع شركات نفطية مثل "هاليبرتون" و"إكسون موبيل" دون موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد. هذا أثار غضب الحكومة المركزية منذ ذلك الوقت، والتي اعتبرت –ولا تزال تعتبر– أن هذه العقود غير قانونية لتطوير حقول النفط في الإقليم بشكل مستقل عن الحكومة المركزية في بغداد. هذا القرار يعني مخالفة للأطر الدستورية التي تنص على أن إدارة الثروات النفطية في العراق يجب أن تكون تحت إشراف الحكومة الاتحادية. والخلاف الأساسي كان حول تفسير المادة 112 من الدستور العراقي التي تنص على أن إدارة النفط والغاز يجب أن تتم بالشراكة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم. الحكومة المركزية في بغداد كانت تعتبر أن هذه المادة تتطلب موافقتها

على جميع العقود النفطية، في حين أن حكومة الإقليم كانت تؤكد أن الدستور يتيح لها إدارة مواردها النفطية بشكل مستقل عن بغداد[10].

إقليم كردستان حاليًا يسيطر على حقول نفطية كبيرة، حيث يُقدر احتياطي النفط في الإقليم بحوالي 45 مليار برميل من النفط الخام. إذ يُنتج إقليم كردستان يوميًا من 500000 إلى 600000 برميل من النفط[11]، وقد يصل هذا الرقم إلى أكثر من مليون برميل يوميًا في بعض الأحيان. الجزء الأكبر من هذا الإنتاج يتم تصديره عبر تركيا دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد، وهو مصدر رئيسي للخلاف بين الطرفين منذ 18 عامًا. العراق بشكل عام يصدر حوالي 3.5 مليون برميل يوميًا من النفط[12]، وصادرات إقليم كردستان تشكل نسبة 15% إلى 20%[13] من إجمالي تلك الصادرات. لم يتوقف الخلاف بين بغداد والإقليم فيما يتعلق بالنفط فحسب، بل يمتد ويصل إلى وجود خلاف يتعلق ببعض المناطق الواقعة في شمال العراق، مثل كركوك وديالى ونينوى، والتي تعتبر مناطق متنازعًا عليها بين بغداد وإقليم كردستان وأهم أسبابها هي وجود احتياطي نفط في محافظة كركوك وبعض الخلافات المتعلقة بالـ "تركيبة السكانية" في تلك المناطق. ناهيك عن المشاكل المتعلقة بتمويل البيشمركة وعملية التنسيق بينهم وبين بغداد حيث يصر الإقليم على استقلالية قواته عن قوات الأمن العراقية الأخرى[14].

خامسًا: الفساد... استنزاف الجهود الحكومية وشرعنة الوجود

الفساد السياسي والمالي الذي بات واضحًا جليًا في محافظات العراق جميعها. وظهور طبقات اجتماعية فجأة مع الاستغناء السريع لهم، إذ يوجد في العراق 36 ملياردير[15]، ظهروا في غضون سنوات قليلة رغم توقف عجلة الاقتصاد والصناعة الداخلية التي يمكن من خلالها إيجادهم، مع استمرار الاعتماد الكامل على واردات النفط. عدد المليارديرات هذا شَمل فقط من لديهم حسابات بنكية داخل العراق، غير معلوم عدد الآخرين الموجودين في باقي دول العالم، كما أن هنالك 16 ألف مليونير[16] داخل العراق، ضمن حسابات بنكية مسجلة بأسمائهم فقط وليس بأسماء باقي أفراد أسرهم. وهو رقم طبيعي في

---

[10] رامي الشمري، المشاكل السياسية القادمة في إقليم كردستان العراق بعد انتخابات 2024، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024/11/9، متاح على الرابط https://www.bayancenter.org/2024/11/12608/ .

[11] عائدات نفط كردستان في عام 2024: بيع أكثر من (110 ألف) برميل نفط بقيمة (4 تريليون) دينار، مؤسسة درة الإعلامية، متاح على الرابط https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=16220 .

[12] محمود بابان، عوائد إقليم كردستان النفطية لعام 2023، روداو سنتر، متاح على الرابط https://rudawrc.net/ar/article/antac-alnft-fy-aqlym-kwrdstan-2024-02-13 .

[13] العراق يبكر بموعد استئناف صادرات النفط المتوقع من كردستان، الشرق بلومبيرغ، متاح على الرابط https://zt.ms/QCZj .

[14] نصيف جاسم علي، نبيل جعفر عبدالرضا، التحليل الاقتصادي للعقود النفطية في إقليم كردستان، بحث مستل من أطروحة دكتوراه. مجلة العلوم الاقتصادية، ص13.

[15] عدد "المليارديرات" بالعراق يعادل ما في 9 دول... وربع سكانه تحت خط الفقر وثلث شبابه "عاطلون"، بغداد اليوم، 2023/10/14، متاح على الرابط https://zt.ms/1nN2 .

[16] المصدر نفسه.

بلاد لديها بنية تحتية اقتصادية وليس اعتمادية كاملة على أموال النفط. إن هذه الثروات مصدرها –بديهيًّا– المناصب السياسية، الرِّشا، توظيف المناصب السياسية والنفوذ لكسب الأموال، إن معظم، إن لم تكن كل هذه الثروات هي ذات مصدر حكومي، وأهم مصدر لتلك الأموال هو (فائض عائدات النفط)، في بعض التقارير، تم الإشارة إلى أن فائض عائدات النفط في موازنة 2023 على سبيل المثال قد وصل إلى نحو 10–15 مليار دولار، وذلك بناء على تفاوت أسعار النفط خلال ذلك العام. قد يختلف الفائض الفعلي حسب تقلبات السوق الفعلية، لكنه متقارب تقريبًا منذ عام 2020 وأزمة جائحة كورونا[17].

إن مشكلة الفساد من أهم التحديات التي تواجه أي حكومة –حالية ومستقبلية– ونعتمد في ترتيب خطورة الفساد على (مصدر الأموال) التي يحصل عليها الفاسدون، هل هي من المواطنين بشكل مباشر؟ أي الرِّشا والهدايا لتمرير المعاملات الحكومية؟ أم هي أموال مشاريع حكومية، لا تُنفذ أو تكون تكلفتها أقل مما تم تخصيصه لها؟

بالنسبة إلى الفساد في وجود (المال السياسي)، يعتمد تتبع هذا على مؤشرات واضحة تدل على انتشار الفساد المالي والإداري وهما مترابطان ولهما تأثير في المشهد العام.

أخطر تحدٍّ يخص الفساد الآن هو ملاحقة الأشخاص الذين يحصلون على مناقصات حكومية أو مشاريع حكومية مقابل كونهم وسطاء في معاملة معينة. هؤلاء غالبًا ما يحصلون على أموال غير قانونية في صورة رِشا أو عمولات غير مشروعة لقاء إرساء المناقصات أو المشاريع لصالح جهة معينة عراقية أو أجنبية (في الأغلب أجنبية). يمكن أن تتخذ هذه الأموال عدة أشكال، وهي تتراوح من مبالغ نقدية إلى صفقات أو مصالح أخرى، وتشمل:

1. **الرشا المباشرة:**

- قد يدفع المقاول أو المستثمر رشًا مباشرة إلى المسؤولين الحكوميين أو الموظفين المتورطين في عملية إرساء المناقصات. هذه الرشا تكون مقابل منحهم المشروع أو المناقصة أو تسهيل حصولهم على العقود الحكومية.
- على سبيل المثال، قد يحصل المسؤول الحكومي على نسبة معينة من قيمة العقد مقابل منح المناقصة لشركة معينة.

2. **العمولات غير المشروعة:**

- في بعض الحالات، يُدفع مبلغ معين من المال تحت مسمى "عمولة" لقاء الحصول على المشروع، وهي غالبًا تكون نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للمناقصة.

[17] كيف حقق العراق أكبر فائض مالي خلال 10 أعوام... أسباب ودلالات، تقرير منشور على صحيفة العالم الجديد، 2023/9/5، متاح على الرابط https://zt.ms/bhm8 .

- هذه العمولة تُعتبر مقابل النفوذ الذي يقدمه الشخص أو الجهة التي تسعى للحصول على المشروع، ما يضمن لها الفوز بالعقد.

3. الامتيازات الشخصية:

- قد يحصل الشخص المسؤول أو الجهة الحكومية على امتيازات غير مالية، مثل: هدايا باهظة الثمن، عقارات، سيارات فاخرة، أو حتى استثمارات تجارية في شركات خاصة يديرها المقاول أو المستثمر الذي حصل على المناقصة.
- في بعض الحالات، قد يتم تقديم فرص للاستثمار المشترك في مشاريع مستقبلية مقابل تسهيل منح المناقصة أو العقد.

4. التوظيف أو المناصب:

- في بعض الحالات، قد يتم الاتفاق على توظيف أفراد من عائلة المسؤول أو دائرة معارفه في الشركات التي حصلت على المناقصة الحكومية، ما يوفر لهم دخلًا ثابتًا وأماكن عمل مريحة.

5. التمويل للأنشطة السياسية أو الانتخابية:

- قد يقدم الشخص الذي يحصل على المناقصة أموالًا أو دعمًا ماليًّا للحملة الانتخابية للمسؤول الحكومي الذي ساعده في الفوز بالعقد، ما يخلق علاقة مشبوهة بين المال والسلطة.

أما فيما يخص المال السياسي، فهنالك عدة مؤشرات تدُل على تفشيه خلال السنوات الأخيرة بشكل واضح وهذه المؤشرات:

1. الحملات الانتخابية الضخمة والمشبوهة (كيف يمكنك تمييزها؟).

- بعض المرشحين ينفقون مبالغ ضخمة على الدعاية الانتخابية لحزبهم أو لأنفسهم، مثل: الإعلانات الكبيرة، توزيع الهدايا، أو إقامة مهرجانات، فهذا مؤشر على أن مصدر هذه الأموال هو المال السياسي.
- مقارنة حجم الإنفاق الانتخابي بموارد المرشح الفعلية، فقد يكون التمويل غير شفاف أو مرتبطًا بجهات نافذة.

إن حملات الانتخابات البرلمانية التي تشمل مناطق جغرافية واسعة قد تتطلب ميزانيات تصل إلى عدة ملايين من الدولارات لتغطية: الدعاية، الإعلانات، والتنقلات.

الحملات في الدوائر الانتخابية الصغيرة أو الانتخابات المحلية قد تكون أرخص، حيث يُمكن أن تتراوح التكاليف من 100 ألف إلى 500 ألف دولار[18].

2. شراء الأصوات والتأثير في الناخبين:

- وتشمل حالات شراء الأصوات أو تقديم أموال ووعود بوظائف وخدمات مقابل التصويت لجهة معينة، وهذا دليل على استغلال المال السياسي.
- في بعض المناطق، يتم توزيع بطاقات شحن الهاتف المحمول، أو بطاقات الرعاية الاجتماعية (الكريديت كارد)، أو سلات غذائية، أو حتى مبالغ نقدية خلال الانتخابات.

3. استخدام النفوذ المالي في البرلمان والحكومة:

- ظهور نواب أو مسؤولين لم يكونوا معروفين سابقًا لكنهم أصبحوا فجأة من أصحاب الثروات الكبيرة.
- تمرير قوانين أو قرارات تصب في مصلحة رجال أعمال أو أحزاب معينة، ما يشير إلى تأثير المال السياسي في صنع القرار.

4. ارتفاع النفوذ الاقتصادي للأحزاب السياسية:

- إذا لاحظنا أن بعض الأحزاب تسيطر على قطاعات اقتصادية معينة، مثل: المقاولات، النفط، أو المنافذ الحدودية، فهذا يدل على زيادة المال السياسي.
- بعض الأحزاب تملك: مصارف، شركات اتصالات، أو مشاريع تجارية تعمل كمصدر تمويل غير رسمي لها، ومصدر هذه الأموال في العراق غالبًا "مصدر مجهول".

5. انتشار الفساد والصفقات المشبوهة:

- زيادة الصفقات الحكومية التي تذهب لشركات معينة دون مناقصات شفافة.
- مسؤولون يظهرون بثروات مفاجئة، مثل: امتلاك عقارات فاخرة داخل وخارج العراق، سيارات فارهة، أو استثمارات ضخمة.

[18] عادل النواب، العراق: موارد الدولة تغذي الإنفاق على الحملات الانتخابية، العربي الجديد، 17 أغسطس 2023، متاح على الرابط: https://zt.ms/2WPs .

6. الإعلام الممول سياسيًّا:

- وجود القنوات الفضائية والصحف التي تدافع عن جهات معينة بشكل مبالغ فيه أو تهاجم خصومها دون أدلة واضحة، قد تكون مدعومة بالمال السياسي.
- تزايد عدد وسائل الإعلام التي تمتلكها أحزاب أو جهات نافذة، إذ يوجد في العراق أكثر من 50 قناة تلفزيونية، حكومية وخاصة، وممكن أن يصل العدد إلى أكثر من 200 قناة إذا أخذنا بعين الاعتبار القنوات التي تُبث عبر فيسبوك، يوتيوب، تويتر. وهذا عدد كبير يتفق مع حرية التعبير والنشر الذي نص عليه الدستور العراقي، لكنه قد يعرض الإعلام في العراق للشبهات لتوظيف بعض هذه القنوات في خدمة أصحابها، خصوصًا في محاربة خصومهم، أو في فترات الانتخابات[19].

الخاتمة:

إن المال السياسي هو (الوقود) الذي يتحرك فيه مَجمع الفساد في العراق، وإيقافه عند حده، أو تتبع مصادره أمر صعب وفي حاجة إلى قضاء لا يخضع للتأثيرات والضغوط المحيطة بهِ، إضافة إلى وجود جهات تنفيذية مباشرة، نظرًا إلى صعوبة ذلك يعتبر طريق مكافحة الفساد تحديًا كبيرًا يواجه الحكومات العراقية خلال العشرة أعوام القادمة، وتحول الفاسدين إلى أشخاص أصحاب نفوذ سياسي وأمني من شأنه أن يعطل عجلة مكافحة الفساد التي تحاول قدر الإمكان السيطرة ومحاسبة الذين يثبت تورطهم في جرائم فساد، إن قطع الطريق على هؤلاء في حاجة إلى إرادة سياسية وقضائية ويمكنني اعتبار هذا الأمر صعبًا، أما التوجه الذي يخص اجتثاثهم بصورة مباشرة فهو يحتاج إلى شكل حكومة سياسية يختلف عن الحكومات التوافقية التي تُشكل بعد كل انتخابات برلمانية، إذ إن التوافقية السياسية هي أهم عائق أمام محاسبة الفاسدين، إن صفقات تشكيل الحكومة التي تخرج على السطح كل فترة أو بعد كل خلاف جديد بين الكتل السياسية تُثبت أمرًا واحدًا فقط، وهو أن الحل السياسي من شأنه أن يحل باقي المشكلات، والفساد أهمها، إن البداية بتنفيذ المشاريع ووجود الشفافية الحكومية خلال فترة حكومة محمد شياع السوداني، بالتعاون مع الأحزاب التي تُشكل البرلمان العراقي، تعتبر خطوة إيجابية، إذ إن درس مظاهرات تشرين 2019، وتهديد شكل الحكم في العراق ومكتسبات الديمقراطية كان واضحًا على هذه الحكومة والبرلمان الحالي، وهذا الدرس يُتوقع من القادمين أن يستمروا في الاستفادة منه.

[19] حمزة مصطفى، الإعلام العراقي بعد 2003... يعيش تعدد المنابر والتوجهات بينما يظل المحتوى أبرز التحديات، صحيفة الشرق الأوسط، 23 يونيو 2024، متاح على الرابط: https://zt.ms/Bp6r .

خلال عقدين من الزمن، لم يشهد العراق فترة استقرار كما يشهدها الآن، الأمر لا يتعلق فقط بمن يحكم في هذه الفترة، بل يتعلق بخروج أجيال جديدة من الموظفين وأفراد الجيش والقيادات العسكرية والمستشارين وأعضاء مجلس النواب، لا يؤمنون بضرورة جَر العراق نحو أي صراع محيط به، نعم هنالك مشاكل كبرى مؤجلة مثل الحدود العراقية مع دول الجوار، السلاح المنتشر، المخدرات، الفساد والرشا وحصر الاستثمارات الكبرى في أيادٍ قليلة، لكننا نحاول التركيز في أن فترة الاستقرار هذه –الاستقرار الأمني نقصد– يمكن اعتبارها محفزًا رئيسًا لحل المشكلات التي تم ذكرها، كما أن العلاقات المتوازنة مع المجتمع الدولي، وتجنب التصعيد مع دول يعلم القارئ أنها تمتلك أداوت ضغط يمكن من خلالها جَر العراق نحو وضع أقل ما يقال عنه إنه سيئ، تحتاج بغداد اليوم إلى تحديد أولوياتها، الاقتصادية أولًا، والحفاظ على مكتسب الاستقرار الأمني ثانيًا، والدبلوماسية في التعامل مع الأحداث المحيطة –التي تقع خارج حدود العراق– ثالثًا، وأخيرًا، يجب استدامة الإصلاحات التي تحدث الآن، مع التركيز في مكافحة الفساد كأولوية قصوى إذ يمكن لهذا العامل أن يؤثر في مزاج الناخب العراقي أولًا ومدى الثقة التي يمتلكها المواطن تجاه حكومته ثانيًا، وإيقاف الاستنزاف المستمر لخزينة الدولة العراقية التي يجب أن تُوجه نحو مشاريع حقيقية وتطوير للبنى التحتية الموجودة وتحرر الاعتمادية في مجال الطاقة ثالثًا. بالطبع الإصلاح يحتاج إلى مزيد من الوقت، لكن مع حلول عام 2035 يُرجح أن فترة الإصلاح من المفترض أن تنتهي في العراق، وتبدأ ثمار الإصلاح بالظهور، أمام حكومتين قادمتين تحديات كبرى والحلول في حاجة إلى استمرارية وخطط مستدامة يلتزم بها أي طرف يصل إلى الحكم دون أن يبدأ من جديد.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

مكاتب فبريكا. شارع كنيسة الاخوة الانجليين. منطقة اوتيل ديو، الاشرفية بيروت. لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.